

مركز "شمس" يقعد لقاء حول الأصول الفلسفية لمفهوم حقوق الإنسان

نشر الخميس 2013/09/12 الساعة 13:45

ورشة عمل بعنوان "الأصول الفلسفية **شمس**" نابلس -معا- عقد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية معرّفًا **شمس** " لمفهوم حقوق الإنسان"، في جامعة النجاح الوطنية ، وافتتح الورشة إبراهيم العبد من مركز بالمركز والمشروع .

رحب في الحضور ومبيناً أن الورشة تأتي ضمن نشاطات مشروع: تعزيز مفاهيم حقوق وفي بداية **اللقاء** الإنسان والحكم الصالح لدى طلبة الشريعة بدعم وتمويل من مؤسسة المستقبل

من جانبه تحدث الدكتور علاء مقبول حول السلف التاريخي لحقوق الإنسان وقال أن المسيرة الفكرية والفلسفية لحقوق الإنسان لم تبدأ في غفلة من التاريخ فهناك أصول وأسس سابقة بنت عليها الحضارة الحديثة مفاهيمها عن حقوق الإنسان، كما لا يمكن القول بوجود لحظة محددة بدأت عندها الأصول الأولى لفكرة حقوق الإنسان، ولكن في أغلب الظن فإن هذه الأصول قد بدأت مع بداية تكوين حياة مشتركة لمجموعات البشر، ومن ثم فإن هذه الفكرة ولو بصورتها البدائية هي فكرة قديمة قدم الحياة البشرية ذاتها وتمثل المدينة بأوجه الحياة المختلفة فيها والتي شكلت بدايات ظهور الدول في تاريخ العالم البدايات الأجدر بالبحث من خلالها عن تفاصيل محددة لفكرة حقوق الإنسان، إذ ترتبط قضية حقوق الإنسان بشكل جذري ومباشر بوجود هذا الإنسان نفسه. وعبر القرون الفاتئة ومنذ أربعة وعشرين قرناً في الصين على سبيل المثال أسس الفيلسوف (موزي) المدرسة الموهية فلسفة الأخلاق التي أكدت على احترام الآخرين واحترام حقوقهم. ومن الهند انطلق جوتاما سد هارتا بوذا (560-480 ق.م) الذي مثلت الفلسفة الدينية التي نبعث من تعاليمه تحليلاً نسقياً لطبيعة المعاناة وأسبابها وتقدم العديد من الوسائل لفهر هذه المعاناة أو التغلب عليها.

وبين الدكتور مقبول أن حضارة وادي الرافدين فقد وثقت أقدم قانون مدون في تاريخ البشرية المتمثل ب(شريعة حمراي) أشهر ملوك بابل حوالي عام ألفين قبل الميلاد، وقد استهلت المدونة بكلام إله الذي أملى على حمورابي مدونته حيث يقول (أنا حمورابي ملك القانون، وإياي وهبني إله **شمس** القوانين)، ويبدو أن هذه المدونة تتضمن تجميعاً لتقاليد قانونية ترجع إلى عهد أقدم بكثير من **شمس** العهد الذي وضعت فيه، وقد حرصت شريعة حمورابي على وضع النصوص القانونية التي توفر الحماية القانونية إلى كافة مواطني الشعب البابلي وقد ركزت على أصناف منهم لرفع الحيف والظلم. كما نجد لفكرة حقوق الإنسان أساساً متيناً في جوهر الدين الإسلامي، فالبشر المنتشرون في القارات الخمسة أسرة واحدة انبثقت من أصل واحد ينميهم أب واحد وأم واحدة، لإمكان بينهم لتفاضل في أساس الخلقة وابتداء الحياة، وهذا ما أكدته الرسول محمد عليه السلام في خطبة الوداع بقوله (أيها الناس، أن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لأدم وادم من تراب، أن أكرمكم عند الله اتقاكم، ليس لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى، إلا هل بلغت، اللهم فاشهد

وقال الدكتور مقبول أن مفهوم حقوق الإنسان لم يظهر في العصر الحديث. وإنما منذ العصور القديمة ففي تلك العصور شهدت مشروعية الرق بل حق الاسترقاق، والتعصب الإثني والديني والمذهبي ودونية المرأة، والنظرة الاستصغارية للطفل... الخ. ورغم أن معظم الديانات، وخاصة الديانات السماوية قد خطت خطوة في تحرير الإنسان من قيود النظرة البدائية وطورت شعوره النوعي بالتميز والكرامة، وجعلت الناس، مبدئياً، ونظرياً، كائنات متماثلة، فإن تحول الحريات والحقوق الفردية والجماعية من دائرة الأخلاق إلى دائرة القانون لم يتم إلا ابتداء من القرن السابع عشر الميلادي. وبالتالي فإن العصور القديمة كانت تترى بالدعوات الأخلاقية إلى المساواة والأخوة والحفاظ على كرامة الإنسان وما على ذلك من الأخلاقيات الجميلة سواء في النصوص الدينية أو في التراث الأدبي للشعوب، ولكن الواقع المعاش كان حافلاً بضروب الاستعباد والتمييز، والاستصغار. فحتى القانون المدني الذي هو ابتكار روماني أصيل لم يعرف مفهوماً مماثلاً لمفهوم حقوق الإنسان.

وقال إن ما يسمى بالحقوق كحريات هي في النهاية حرية الممارسة السياسية، وحرية الممارسة الاقتصادية، وحرية الممارسة الثقافية وحرية الممارسة الفكرية. وهذه الحريات ليست حريات مطلقة، بل إن المبادئ والإعلانات والعهود الدولية والقوانين المحلية تضبطها، وتحدد شروط ومجالات وحدود تطبيقها بل إن حقوق الإنسان هي ضبط للحريات المطلقة للإنسان في الحالة المفترضة: حالة الطبيعة، لأنه إذا كانت الحرية حقاً طبيعياً مطلقاً للإنسان في الحالة الطبيعية كما تقول بذلك مدرسة الحب الطبيعي، فإن هذه الحرية متدورة للموت والافتتال وهو ما يتطلب ضبطها في الحالة الاجتماعية للخروج بها من حالة أو إمكانية الحرب والافتتال إلى حالة الاتفاق والسلام الاجتماعي. ولعل هذا هو المعنى الذي تقم في إطاره قوله هيجل "بأن فكرة الحرية لا توجد بللفعل إلا في واقع الدولة". إن حقوق الإنسان، من حيث هي في جوهرها حريات يتم ضمانها أخلاقياً وتشريعياً، هي ضبط وتقنين لهذه الحريات في إطار تنظيم مجتمعي قائم، بتحويلها من مثال أخلاقي إلى واقع تشريعي ملموس.

وأوضح الدكتور مقبول على أن أولى إعلانات حقوق الإنسان نصت على وجود حقوق طبيعية للناس، أي حقوقاً سابقة على وجود المجتمع والسلطة بحيث لا ينسخها ولا يلغها أي نظام لأنها حقوق طبيعية بمعنىين: فهي من جهة مسجلة في طبيعة الأشياء، وهي من جهة أخرى مدونة في طبيعة الإنسان نفسها ومرتبطة بها. إنها حقوق جبلية راسخة في الطبيعة الإنسانية. فالفصل الأول من إعلان الحقوق فرجينيا (سنة 1776) ينص على أن "كل الناس خلقوا بالتساوي أحراراً ومستقلين. إن لهم حقوقاً أكيدة، أساسية وطبيعية، لا يمكنهم، بأي عقد، التفريط فيها، وهي حق الاستمتاع بالحياة والحرية، مع وسائل الحصول على". واجتياز ممتلكات والبعث عن كيفية الحصول على السعادة والأمن.

وفي نهاية الورشة أوصى المشاركون بضرورة إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في مناهج التربية والتعليم والتعليم والعالي. وضرورة قيام منظمات المجتمع المدني بدورها لجهة تعليم ونشر ثقافة حقوق

<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=629289&MARK=%D8%B4%D9%85%D8%B3%20%D9%8A%D8%B9%D9%82%D8%AF%20%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1>

الإنسان.الاستفادة من خبرات وتجارب المرظمات الدولية والإقليمية في نشر ثقافة وتعليم حقوق الإنسان. وضرورة عقد المزيد من الأنشطة اللامنهجية لطلبة الجامعات